

مؤتمر "مواجهة خطابات الكراهية في العراق"

مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والإعلامية

اعلان بغداد

لمواجهة خطابات الكراهية في العراق والشرق الأوسط

نواجه اليوم في الشرق الاوسط مخاطر زوال التنوع الديني، لا سيما في العراق وسوريا، وسيادة خطاب كراهية يشمل بلدان المنطقة بأسرها. فضلا عن ذلك فإن داعش تتركب في كل ساعة جرائم باسم الحقيقة الدينية او الايديولوجية، او بحجة الدفاع عن القانون او النظام.

وترتبط القوالب النمطية والاحكام المسبقة ضد الاقليات الدينية، في بعض الاحيان، بالصدمات التاريخية، او الخرافات، او حتى يمكن ترسيخها في اذهان الناس لأغراض التعبئة السياسية او بحثا عن كبش فداء.

وتحدث هذه الانتهاكات في مناخ سياسي يسوده الافلات من العقاب، مما يشير الى وجود فراغ للدولة في مجال حماية حقوق الانسان. كما ان حوادث التمييز او العنف على خلفية الانتشار الواسع للأحكام المسبقة يمكن ان تتحول الى بارانويا سياسية، يرسخها السياسيون عمداً.

لكن في الوقت ذاته الذي نواجه فيه مخاطر نهاية التنوع، فإن الظروف التي يمر بها العراق والمنطقة قد سهلت من جانب آخر عودة ديانة كانت قد اختفت عن الوجود مدة خمسة عشر قرنا منذ دخول الاسلام الى العراق، الا وهي الديانة الزرادشتية، اذ يشكل ذلك درسا بليغا بأن العقائد

لا تموت، وان توفير مناخ صالح لحرية العقيدة من شأنه تحقيق مكاسب للجميع في تعزيز التنوع الذي هو قوة للعراق.

و لحماية هذا التنوع، اجتمع في بغداد 125 مشاركا من بغداد ومختلف المحافظات: كركوك والسليمانية واربيل والنجف والبصرة وميسان وذي قار، مشكلين تحالفا عريضا من ممثلي الاقليات الدينية في العراق من مسيحيين وايزيديين ومندائيين وبهائيين وزرادشتيين وكاكائيين، وبالتزامن مع اعلان مراكش لحقوق الاقليات الدينية في العالم الاسلامي اطلقوا (اعلان بغداد لمواجهة الكراهية في العراق والشرق الاوسط)، بهدف التصدي لمحاولات تفتيت المجتمع، ساعين الى اعادة بناء هويته الجامعة والمشاركة التي تقوم على شعاري (مختلفون ومتساوون) و (الوحدة في التنوع).

وقد حاول مؤتمر بغداد لمواجهة خطابات الكراهية، ومن خلال جلساته ان يوجه الانتباه الى ضرورة مواجهة انماط الدعوة الى الكراهية التي يمكن ان تشكل تحريضا على التمييز او العداة او العنف، مهما تعددت اشكالها: في اقدام الافراد او الزعماء الدينيين او المناهج الدراسية او وسائل الاعلام الجماهيرية او المدونات او المنتديات الالكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي على تبني رسائل الكراهية والتحريض.

وتضمن مؤتمر بغداد لمواجهة خطابات الكراهية اربع جلسات عالجت مختلف جوانب خطابات الكراهية:

- تضمنت الجلسة الاولى (صناع السلام في مواجهة الكراهية) خطابات الكراهية الدينية الموجهة ضد الآخر المختلف دينيا، ورسمت خريطة طريق لمواجهتها على مستوى رجال الدين من مختلف المكونات الدينية في العراق.

- تناولت الجلسة الثانية (اعلاميون في مواجهة الكراهية) خطابات الكراهية في وسائل الاعلام من صحف واذاعات وفضائيات، فضلا عن وسائل التواصل الاجتماعي، وحاولت رسم خريطة طريق لوسائل الاعلام للتصدي لخطابات الكراهية.

- ركزت الجلسة الثالثة (الشريعة والتشريع في مواجهة الكراهية) على تحليل موقف الشريعة الاسلامية من خطابات الكراهية وتكفير الآخر بسبب الاختلاف الديني، فضلا عن موقف التشريعات العراقية، وحاولت رسم خريطة طريق على صعيد الشريعة والتشريع لمواجهة خطابات الكراهية في العراق واقليم كردستان العراق.

- تضمنت الجلسة الرابعة (ما العمل: استراتيجيات لمواجهة الكراهية 2016) تشكيل لجنة متابعة توصيات المؤتمر من: الاميرة امية بايزيد اسماعيل (الايديين)، مشاعل متي (المسيحيين)

اصيل سلام (البهائيين)، به ناز اسماعيل (الزرادشتيين) نادية فاضل (المندائيين) ياسر مكي (المبادرات الشبابية-المحافظات)، نور الجزائري (المبادرات الشبابية-بغداد).

وتوصل المؤتمر الى توصيات سيتم العمل على تنفيذها خلال العام 2016 من خلال لجنة متابعة توصيات المؤتمر، وبإشراف مباشر من مؤسسة مسارات، وهي:

(على صعيد الدولة)

ليس التعصب الديني نتيجة ملازمة للتنوع الديني، بل كثيرا ما يكون نتيجة لعملية تسييس الهويات الدينية، وتلاعب القادة السياسيين بالمشاعر الدينية الجماعية للطوائف التي يمثلونها سياسيا، وتوظيف الدين لأغراض سياسية ضيقة. لذا ينبغي العمل على ما يلي:

- إنهاء جميع ما يحدث من أشكال التمييز على أسس دينية، وأن يتم التصدي بصورة كافية لإنتهاكات حرية المعتقد بصرف النظر عن الانتماء الديني لمن يقوم بالانتهاك والطرف الذي تنتهك حقوقه الدينية.

- تفعيل المواد العقابية التي نصت عليها التشريعات العراقية في ما يخص التحريض على الكراهية، والجرائم الماسة بالشعور الديني لأفراد الاقليات.

- سن تشريع لمناهضة التمييز على اساس ديني او لأي اسباب أخرى، فذلك يمنع الانقسام على اساس ديني او طائفي داخل المجتمع، ويعزز من ناحية اخرى الشعور الفردي والجماعي بممارسة الحريات الدينية بأمان بالنسبة لجميع اتباع الاديان والمذاهب الدينية في العراق.

- ان تتصدى الدولة لمظاهر التعصب الديني من خلال تشريعات تجرم الكراهية الدينية، فضلا عن اتخاذ الإجراءات الضرورية و الملائمة لمكافحة الكراهية والتمييز و أعمال العنف و الترويع و الإكراه او التحريض عليها و التي تنطلق من دوافع التعصب الديني.

- الاعتراف بالأقليات الدينية التي لا تحظى باعتراف رسمي مثل الكاكائيين والزرادشتيين، والغاء التشريعات التي تشكل قيودا على حرية ممارسة بعض العقائد الدينية مثل تشريعات حظر النشاط البهائي.

(على صعيد التعليم)

- رسم سياسات تعليمية تستأصل التحيزات والمفاهيم التي لا تتسق مع حرية الدين أو المعتقد، ويعد ذلك جزءاً من التزامها بضمان حرية الدين والمعتقد لكافة مواطنيها.

- فحص مناهج التعليم في المدارس الابتدائية والمتوسطة والاعدادية وتعديلها بما ينسجم مع هدف مواجهة خطاب التحريض والكراهية، والطريق الأمثل هو تصميم مناهج دراسية تتلاءم مع مجتمع متعدد الإثنيات والأديان والطوائف.

- يجب الا تحتوي الكتب الدراسية في المؤسسات التعليمية على صورة نمطية أو تحاملات قد تبعث على التمييز أو توجج المشاعر العدائية تجاه اية جماعة دينية، اذ ينبغي الغاءها او تعديلها في حال وجودها، بل ينبغي ان تسهم المناهج الدراسية في القضاء على التنميط السلبي او الافكار المسبقة ضد المختلفين دينياً، كما ان عليها الابتعاد عن اعطاء مركزية او افضلية لمعتقد دون آخر.

(على صعيد الاعلام)

يمكن لوسائل الاعلام العامة والخاصة ان تلعب دوراً ايجابياً من خلال تناول القضايا التي تهم جميع فئات المجتمع؛ وفي مقدمتها قضية حرية الدين أو المعتقد، ويمكن لها ايضاً ان تلعب دوراً محورياً في الحث على الكراهية، لذا ينبغي العمل على ما يلي:

- مواجهة هذه الخطابات من خلال مقاطعة دعاة الكراهية، والامتناع عن توفير منبر لهم.

- يمكن لوسائل الاعلام، بقدرتها في الحصول على مصادر واصوات متعددة داخل المجتمعات المحلية المختلفة وبتوفيرها المعلومات عن التنوع الديني في المجتمع العراقي، ان تسهم في القضاء على القوالب النمطية والأحكام المسبقة بحق الاقليات الدينية.

- اعتماداً على المادة السابعة أولاً من الدستور العراقي، وقانون العقوبات في مادته (٤٧) فإن المؤتمر يوصي بتفعيل المواد القانونية الخاصة بالتحريض لتشمل معاقبة مرتكبيه عبر أي منفذ أو وسيلة إعلامية، مرئية أو مسموعة أو مقروءة. وإعادة دور المدعي بالحق العام لملاحقة ومقاضاة مرتكبي جريمة التحريض أو بث الكراهية.

-إطلاق حملة واسعة للضغط على المؤسسات الإعلامية من أجل تنظيم "ميثاق ملزم"، بالتعاون مع لجان ذات صلة في مجلس النواب، ومؤسسات مدنية مهمة، تحرم نشر أو بث أي منتجات إعلامية تدعو إلى الكراهية أو تشجع على العنصرية في شتى أشكالها، كما ينص على احترام هوية الأقليات والجماعات الأثنية أو العرقية الصغيرة في الخطاب الإعلامي.

(الحوار بين رجال الدين)

- تعزيز الاطر المدنية للحوار ما بين رجال الدين المسلمين ورجال الدين من بقية الاقليات الدينية، اذ ان خلق حوار تواصلي عن طريق الزيارات المتبادلة والمشاركة في المناسبات الدينية المختلفة (الاسلامية والمسيحية والايديوية والمندائية والبهائية والزرادشتية، الخ) توفر ارضية مناسبة لتصحيح الصور النمطية عن الاخر.

- على النخب الدينية التزام (ايجابي) في التعبير بحزم ووضوح عن شجبهم للتعصب والقوالب النمطية التمييزية وخطاب الكراهية، والتزام (سلبي) بالامتناع عن استخدام عبارات تحرض على العنف الديني وتؤدي الى نشوء مظاهر الكراهية الدينية الجماعية.

- تعزيز آليات وهياكل حوار الاديان الرسمية وغير الرسمية، وجميع أشكال التواصل بين النخب الدينية، لما لها من دور في القضاء على الأحكام المسبقة و الصور النمطية التي تشكل الأسباب الجذرية للخوف من الآخر و الارتياح الشديد و الكراهية، ودافعا للعنف و التمييز و ما يرافق ذلك من انتهاكات لحقوق الإنسان المختلفة.

- يتعين على النخب والزعماء الدينيين التأكيد على المشتركات بين الأديان والمذاهب، و تجريد ادعاءات المتطرفين الدينيين، الذين لا يشكلون سوى أقلية (لكنها ذات صوت عال)، من خلال مواجهتهم علنا، وفضح جهلهم بجوهر التعاليم الدينية على اختلافها، والذي يركز على محبة الآخر، والاحتراف بكرامة الانسان.

بغداد 30-1-2016